

اثر النفط في تطور السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة

١٩٩١-١٩٨١

حاتم احمد حسين

أ.د. احمد صالح خليفة

جامعة الأنبار – كلية الآداب

المستخلص

شهدت السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة ١٩٨١-١٩٩١ م تطورا ملحوظا، اذ حرصت دولة الامارات على بناء علاقات جيدة ومتوازنة مع دول المنطقة بشكل خاص ودول العالم بشكل عام، مبنية على التعاون والمساعدة واتباع سياسة التوازن في العلاقات الدولية والايمان بمبادئ الحرية والاستقلال، وكانت سياسة دولة الامارات العربية مع الاقطار العربية قائمة على توثيق العلاقات الاخوية ودعم القضايا العربية والتنسيق المشترك مع الجميع وخاصة مع اقطار الخليج العربي التي عملت من خلاله دولة الامارات على اتباع سياسة خارجية تعمل على تسوية النزاعات القائمة بينها والوصول الى حلول تحقق روح التكافل والتضامن بين اقطار الخليج العربي.

Abstract

The foreign policy of the United Arab Emirates witnessed during the period 1981-1991m a remarkable development, as keen Emirates (UAE) to build a good and balanced relations with the countries of the region in particular and the world in general, based on cooperation and assistance and follow the balance policy in international relations and faith in the principles of freedom and independence, and was Politics UAE with the Arab countries list documenting the brotherly relations and supporting the Arab issues and joint coordination with everyone, especially with the countries of the Arab Gulf, which worked through the UAE to follow a foreign policy that is working on the settlement of outstanding disputes between them and access to solutions that meet the spirit of solidarity and solidarity among the countries of the Arab Gulf .



تطور السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨١-١٩٩١م

لم يشهد الوضع السياسي الداخلي خلال هذه المدة تغييراً في السياسة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ إنَّ المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة وافق في جلسة غير اعتيادية في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٨١ على تمديد العمل بالدستور المؤقت للدولة لمدة خمس سنوات اعتباراً من ٢ سبتمبر ١٩٨١ م، كما جدد المجلس الأعلى للاتحاد. وهو أعلى سلطة تنفيذية بدولة الإمارات العربية المتحدة على انتخاب حاكم أبي ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال مدة الخمس سنوات القادمة، وحدد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة السياسة الخارجية للدولة أنها دولة عربية ترتبط بالعالم العربي باللغة، والتاريخ، والمصير المشترك، وعدَّ الدستور ان الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد، واصبحت اللغة العربية لغة الدولة الرسمية، وظلت دولة الإمارات وفيه لدستورها هذا منذ أن نالت استقلالها عام ١٩٧١ م، وثبتت دولة الامارات العربية المتحدة قراراتها الخارجية ورغبتها في التعاون مع الدول العربية المجاورة، وتقديم المساعدة للبلدان التي في حاجتها والتي تؤمن بمبادئ الحرية والاستقلال^(١).

إنَّ موقع دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة لأكثر من قوة إقليمية، وعربية، وأجنبية رتب عليها أعباء ومسؤوليات سياسية وإقليمية، مثلما اضفى عليها ميزة استراتيجية، اذ اسهم هذا الموقع المطل على الخليج العربي ذات الاهمية الاستراتيجية والسياسية على تعزيز وتقوية علاقاتها الخارجية، فدولة الامارات العربية المتحدة تحتل موقع مهم في الخليج العربي الذي يعد الشريان الرئيس للملاحة الدولية ومنه تخرج ناقلات النفط الى معظم دول العالم، لذلك ركزت دولة الامارات العربية في سياستها الخارجية على تاسيس كيان قوي يضم الدول الخليجية وتتبنى فكرة الوحدة على الصعيد الخليجي اولا والعربي ثانياً^(٢).

وشاركت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية عامة والخليجية خاصة ورغبتها في تحقيق التعاون فيما بينها فوضعت التعاون مع بلدان الخليج على رأس جدول أعمالها، من خلال رسم سياسة نفطية واقتصادية موحدة تهدف الى النهوض بواقع تلك الدول فجاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انطلق من أبي ظبي في ٢٥ أيار ١٩٨١ الذي كان ثمرة لهذه الجهود^(٣).

كانت السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة قائمة على اساس العوائد النفطية التي تكتلكها الامارات والتي فسحت المجال لها ليكون دورها فاعلاً في السياسة الدولية، فضلاً عن ذلك الرؤيه الثابته للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وتأكيدُه على اتباع سياسة التوازن في العلاقات الدولية، وعدم الانحياز من اجل توسيع قاعدة الاتحاد، كما كانت سياسة دولة الامارات العربية تهدف الى استثمار ايراداتها النفطية وامتلاك كل الوسائل الحديثة من الطرق وتطوير وسائل النقل والمواصلات بين اجزاء الدولة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة مما يسهم في ربط الدولة بالعالم الخارجي، فضلاً عن امتلاكها للاساطيل البحرية التجارية وتطوير موانئها النفطية مما يجعلها دولة منتجة ومؤثرة في العالم الخارجي^(٤).

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تسوية العديد من النزاعات بينها وبين عدد من أقطار المنطقة حول السيادة على المناطق الحدودية لاسيما مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان^(٥)، اذ كان النفط احد العوامل المؤثرة في خلق الصعوبات والمشاكل ومنها بشكل خاص مشكلة الحدود، حيث ان وجود النفط في بعض المناطق الحدودية اوجد شعور بين الاستغلاء والاستغناء لدى من ظهر عندهم النفط واوجد مرارة لدى من حرّموا من تلك الثروة، أما توجهها القومي فقد حددت دولة الإمارات العربية المتحدة ذلك من خلال سعيها إلى تحقيق العمل العربي المشترك منذ البدايات الأولى لقيامها، إذ اضحى التعبير عن الشخصية القومية، والتأكيد عن هويتها العربية من ثوابت سياستها^(٦).

وانسجاماً مع تلك السياسة شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في مختلف مؤتمرات القمة العربية بروح المسؤولية والتكافل، حيث دعمت أنشطة جامعة الدول العربية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية، وحرص الشيخ زايد على لقاء القادة العرب لتبادل الرأي والمشورة، اضافة الى الإسهام في حل المشكلات العربية من اجل التأكيد على التضامن، وإشاعة روح المحبة والتسامح، وحرصت دولة الامارات على اتباع سياسة تهدف الى نصره القضايا والمصالح العربية وتوثيق اواصر الصداقة والتعاون وان الاتحاد جزء من الوطن العربي وتربطه روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك^(٧).

تبوّأت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة مرموقة بين دول العالم، جاء ذلك لسياستها المتوازنة ومصادقيتها في التعامل في مختلف القضايا العربية والدولية، والاقليمية حيث حدد الشيخ زايد في ضوء فلسفته ورؤيته ركائز المبادئ العامة التي ترتكز عليها السياسة



الخارجية لدولة الإمارات العربية بقوله ((لقد انطلقت سياستنا الخارجية على عدة مبادئ ثابتة آمنا بها في اتباع سياسة الصداقة ومد يد العون لدول وشعوب العالم كافة، ودعم القضايا العربية والتعاون في المجالات كافة، والعمل على حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق السلمية، والابتعاد عن سياسة العزلة، اضافة الى توسيع قاعدة الاتحاد والترحيب بدول المنطقة للانضمام اليها، والالتزام بميثاق الامم المتحدة والمشاركة في المنظمات الدولية، فضلا عن اتباع سياسة عدم الانحياز، والابتعاد عن سياسة (المحاور))^(٨).

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن سياستها الخارجية تجاه المنطقة أسلوباً يهدف إلى تحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين دول المنطقة حيث ركزت على فكرة العمل الوحدوي المشترك^(٩).

كما سعت دولة الإمارات العربية من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق أهدافها القومية القائمة على نصره القضايا العربية المصيرية والتعاون في جميع المجالات مع الدول العربية لتحقيق رغبات وطموحات الأمة العربية على وفق ما جاء في نص المادة *^(١٢) من الدستور المؤقت^(١٠).

امتازت علاقة دولة الامارات العربية المتحدة بالدول العربية بالاعتدال وانتهاجها سياسة الباب المفتوح، وقد عبر عن ذلك الشيخ زايد بقوله ((الواجب يفرض علينا أن نمد أيدينا إلى كل من يريد الخير ومن يريدنا سيجد أبوانا وقلوبنا مفتوحة، وحقا علينا مساعدة إخواننا في العروبة في أي مكان من الأرض العربية))^(١١).

رحبت دولة الامارات العربية بكل خطوة وحدوية كخطوة أولى نحو الوحدة الشاملة، واتضح ذلك من مباركة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لتشكيل الاتحادات العربية الإقليمية بقوله ((أذا ثبت التعاون واستمر استفادت الشعوب من ثمرات هذا التعاون ربما تطلب بعد ذلك تحقيق الوحدة الشاملة وهذا يمثل عون للأمة العربية))^(١٢).

كان للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها دولة الإمارات العربية والتي تهدف على المستوى الداخلي الى تحقيق رفاهية المجتمع مما يجعلها دولة متطورة بكل المعايير وتحظى باحترام الجميع، اما على المستوى الخارجي يتضمن استخدامها الامثل للموارد المتاحة من



اجل خدمة القضايا العربية، لذلك يمكن وصفها سياسة اقتصادية ناجحة انعكست على السياسة الخارجية للدولة^(١٣).

فضلا عن ذلك تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من دول الخليج العربي المهمة على الصعيدين العربي والدولي حيث لاقت سياستها الخارجية العربية والدولية استحسان أكثر المراقبين والمحللين السياسيين، كما يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال أوضاعها الداخلية الإيجابية القائمة على البناء والتقدم وتطوير البنى التحتية وتحقيق رفاهية المجتمع، إضافة الى ذلك الفلسفة التي تنتهجها القيادة في دولة الامارات التي تختار ما يلائمها، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية^(١٤).

وقد أثرت معطيات كثيرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة سواء كانت مع الأقطار العربية بشكل خاص أو مع دول العالم بشكل عام، منها امتلاك دولة الإمارات ثروة نفطية كبيرة، كما أنها تمتلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي، مقابل اتسام الدولة بمحدودية عدد سكانها مما أتاح لها فرصة المساهمة في برامج السياسة الخارجية^(١٥).

ارتبطت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النفطية لأن اقتصاد دولة الإمارات قائم على النفط بالدرجة الأولى، بسبب توفر احتياطي هائل منه في المنطقة، ويشير الخبراء الى إنّ الدراسات والأرقام المتوفرة ترجح الى خروج الغرب الصناعي وأربا الشرقية من سوق الانتاج، ولن يكون هناك منتجين للنفط سوى دول الخليج العربي^(١٦).

عدت دولة الإمارات العربية المتحدة ان التضامن العربي ضرورة للانتصار على العدو، واعتبرت أنّ الوحدة العربية هي أكبر انتصار للعرب، كما اكدت ان الانقسام العربي هو مرض عابر لا بد أن تشفى الأمة العربية منه، لأن طبيعتها على مر العصور لا تحتمل سوى التضامن والوحدة، لاسيما ان دولة الإمارات العربية ساندت الدول العربية التي شاركت في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ م، وكانت السبابة في فرض حظر على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بتنسيق سياسي مع المملكة العربية السعودية في الخليج والمنطقة^(١٧).

أدت عملية التحديث السريعة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى انعكاسات ايجابية واضحة المعالم على حركة السياسة الخارجية لدولة الإمارات، ومنها أقامه البنية التحتية في عموم البلاد وبناء الهياكل الأساسية، فضلاً عن تطوير الموانئ والمطارات والطرق الرئيسية



للمواصلات، كما عملت على تطوير الصناعات الاستخراجية لإنتاج النفط وتوفير الماء والطاقة الكهربائية، اضافه الى تطوير الزراعة، وتنمية المدن، ونقلها من قرى صغيرة إلى مدناً حديثة^(١٨).

كان لاكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة في منطقة الخليج العربي الى ظهور عهد جديد من التنمية الصناعية والاقتصادية والتجارية واجتذاب شركات عديدة للمنطقة، لاسيما الامريكية منها بعد تطور مصالحها الاقتصادية في المنطقة وما تملكه هذه الشركات من سمعه جيدة في الخليج العربي، اضافة الى الخبرة العلمية للأيدي العاملة لديها^(١٩).

ساهم التطور الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى تقديمها عدداً من المعونات إلى الدول العربية الشقيقة، فضلاً عن ذلك ما قام به الشيخ زايد بن سلطان بين الفينة والأخرى بدور الوسيط في نزاعات بعض الدول العربية الشقيقة، ومساندة بعض الدول الأخرى للحصول على حقوقها خاصة وأن لرئيس الدولة الشيخ زايد هيبة ومكانة بين جميع رؤساء وملوك الدولة العربية^(٢٠).

وتجسيداُ لذلك اسهمت دولة الإمارات العربية على نحو فاعل في كل المؤتمرات التي ناقشت القضايا العربية المهمة، كما تعاونت مع جميع الدول العربية في مختلف المجالات، وحرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على مبادئ وأهداف الجامعة العربية، واختيرت عضواً في لجنة التعاون العربي التي شكلتها الجامعة العربية، كما اختيرت في لجنة المصالحة بين شطري اليمن أثر الحرب بينهما في أوائل ١٩٨٩ م، كما أثمرت مساعي دولة الإمارات العربية وبمشاركة الكويت بتوقيع اتفاق رسم الحدود بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الجنوبية عام ١٩٩٠، فضلاً عن دور دولة الإمارات العربية المتحدة في استصدار قرار جماعي من القمة العربية بعودة مصر إلى الصف العربي عام ١٩٨٩ م، فضلاً عن جهود دولة الإمارات العربية في سعيها لإيجاد حل عادل لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)^(٢١).

تم التطرق لأهم القضايا خلال تلك المدة من ١٩٨١-١٩٩١ م، التي كان لدولة الإمارات العربية المتحدة دوراً بارزاً في معظمها لما قدمته من دعم ونصيحة سياسية عكست دورها الفاعل في معظم تلك الأحداث ولعل ابرز هذه الامور والقضايا هو سياسة دولة الامارات العربية المتحدة مع اقطار الخليج العربي وكيف تعاملت معها.

سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه أقطار الخليج العربي.

كانت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى توطيد علاقات الأخوة والصداقة وترسيخها مع دول الخليج لتحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين دول المنطقة، حيث ركزت على فكرة العمل الوحدوي المشترك^(٢٢).

عدت دولة الامارات العربية المتحدة أن أمن الخليج العربي وحمايته مرهونة ببلدان الخليج العربي نفسها، فمن الضروري أن تحافظ تلك البلدان على سيادتها واستقلالها بنفسها، عن طريق ضمان الملاحة في الخليج العربي؛ لأنها الشريان الحيوي لاقتصاد تلك البلدان العربية خصوصاً بعد اكتشاف النفط في تلك المنطقة، لاسيما أن المحيط الهندي وبحر العرب هما البوابتان الأساسيتان للخليج العربي^(٢٣).

كانت دولة الامارات العربية المتحدة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، الذي عملت دولة الامارات العربية المتحدة على تأسيسه مع دول الخليج العربية من اجل مواجهة الاخطار والاضطرابات التي هددت المنطقة، اذ نص برنامجه على ضرورة مواجهة الاخطار التي هددت منطقة الخليج العربي من خلال التنسيق والتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية^(٢٤).

تتمتع دولة الامارات العربية المتحدة بسياسة خارجية مكنتها من لعب دور الحاكم بين البلدان المتنازعة في كثير من المناسبات اذ سخرت ثروتها المالية كوسيلة للإعراب عن حسن نواياها وتجنب عدااء أي دولة إقليمية^(٢٥).

واتسمت علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع المملكة العربية السعودية خلال مدة الثمانينات بالمتانة، من خلال التعاون في مجالات عديدة، لاسيما في المجال النفطي بين البلدين حيث شهد تنسيقاً واسعاً، وقد أشار إلى هذا التعاون وزير النفط والثروة المعدنية الإماراتي مانع سعيد العتيبة في تموز عام ١٩٨١ م حينما صرّح قائلاً: ((نحن نتعاون مع السعودية كشقيقة، نتعاون تعاوناً وننسق معها تنسيقاً كاملاً إلا أن كلاً منا له رأيه واجتهاده، ولا يحق لدولة الإمارات ولا لي أنا شخصياً أن أملي على السعودية الشقيقة السياسة التي يجب ان تتبعها))^(٢٦).

كما أبدت المملكة العربية السعودية حرصها على وحدة دولة الإمارات العربية وعلى تقوية السلطة المركزية فيها من خلال دورها الإيجابي في حل المشاكل الداخلية التي اندلعت



بين عدد من حكام الإمارات، كما سعت دولة الإمارات الى توطيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية وانتهاج سياسة خارجية متوافقة بين البلدين، هذا ما أكده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات من خلال تصريحه الذي ادلى به في عام ١٩٨٢ م، اثناء تواجده في مدينة الرياض حيث قال: ((إنّ لقائي بالأخ الملك خالد بن عبد العزيز نعه واحة للتشاور وتبادل الرأي مع جلالتة حول قضايا الخليج والتطورات على الساحة العربية في إطار الاتصالات والتنسيق الكامل بيننا))^(٢٧).

سعت دولة الامارات التنسيق مع المملكة العربية السعودية في جوانب مختلفة ففي عام ١٩٨٢ م تم التوقيع على اتفاقية في الجانب الامني بين كل من الدولتين، كما قدمت السعودية في عام ١٩٨٣ م منح دراسية لطلاب الإمارات وأرسلت السعودية عشرات المعلمين السعوديين إلى دولة الإمارات^(٢٨).

عملت دولة الإمارات على انتهاج سياسة خارجية متوافقة مع السياسة السعودية، حيث عبّر عن ذلك الشيخ زايد بأن السعودية مركز القوة في الخليج بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام وفي حديث له في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٥ م قال سموه ((إنّ قوة السعودية هي قوة لدول الخليج العربي وهي قوة لكل عربي))^(٢٩).

وفي اطار ترسيخ التعاون بين البلدين تدخلت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٧ م، في الأزمة التي حدثت بين أمارتي أبي ظبي ودبي لحل مشكلة انقلاب الحكم في الشارقة، حيث بعث ملك السعودية فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢-٢٠٠٥ م) ببرقية للشيخ زايد أعرب فيها عن أمله في التوصل إلى حل سريع للأزمة، وفي الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٩٠ م قام الشيخ زايد بزيارة إلى جدة حيث بحث التطورات في المنطقة، لاسيما المستجدات الأخيرة بين العراق والكويت، واتفق الطرفان على تطبيق الخلاف العراقي الكويتي بالوسائل التي تكفل الاحترام المتبادل بين الدولتين التي من شأنها ان تهدد التماسك والتآزر العربي^(٣٠).

فضلاً عن ذلك تبين موقف دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٤ من نيسان عام ١٩٩١ م عندما أكد الشيخ زايد موقفه المؤيد والمساند للمملكة العربية السعودية في سبيل مواجهة أزمة الخليج الثانية التي حدثت على أثر اجتياح العراق للكويت، اذ ذكر الشيخ زايد:

((إنَّ المملكة العربية السعودية تحملت العبء الأساسي في مواجهة أزمة الخليج والتصدي لها بكل الوسائل والإمكانيات))^(٣١).

كان لدولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً، دور كبير وبارز في تسوية بعض الخلافات والنزاعات بين أطراف المنطقة حول السيادة على المناطق الحدودية، حيث قامت دولة الإمارات بمساعي حميدة شاركتها بذلك دولة الكويت ادت الى إنهاء الخلافات القائمة بين سلطنة عمان وبين جمهورية اليمن الديمقراطية، حيث ذكر الشيخ خليفة بن زايد ولي العهد ونائب القائد العام للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مقابلة صحافية قائلاً ((لقد كانت القطيعة التي استمرت بين سلطنة عمان واليمن الديمقراطية مصدر قلق أممي ليس في البلدين فحسب، بل لشبه الجزيرة العربية والخليج العربي بوجه عام، ومن هنا كان حرص دولة الإمارات على إزالة هذا الخلاف من أجل تعزيز أمنها وخلق أجواء الاستقرار اللازم لعملية التنمية والتطور، كما أن حل الخلاف بين السلطنة واليمن أصبح مثلاً يحتذى به وتجربة يمكن أن تطبق في حل الخلافات بين الأشقاء على امتداد الساحة العربية))^(٣٢).

تم الاتفاق بين الطرفين المتنازعين في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨٢ م في الكويت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين المتنازعين، وتم تشكيل لجنة فنية بمشاركة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت من أجل حل مشكلة الحدود والتواجد العسكري، وإيقاف الحملات الإعلامية بين الجانبين^(٣٣).

أما علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع سلطنة عمان، فقد اتسمت بالتعاون بين البلدين، لاسيما بعد تسوية الخلافات الحدودية بينهما، بعد مطالبة سلطنة عمان بمنطقة مسكت في إمارة رأس الخيمة التي تبعد عنها حوالي ١٧ / كم من الحدود العمانية، كما أنها طالبت بمنطقة أخرى في رأس الخيمة تقع شمال شعع على ساحل الخليج العربي، لاسيما ان سلطنة عمان كانت قد حددت مطالبتها قبل ذلك في عام ١٩٧٧ م من رأس الخيمة إذ طالبت بشريط ساحلي طوله ١٦ / كلم كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم^(٣٤).

وسعت دولة الإمارات العربية المتحدة جاهدة في سبيل وضع تسوية حول الخلافات الحدودية مع سلطنة عمان فتم عقد اجتماع بين الجانبين في ٤ نيسان ١٩٨١ م من أجل التباحث لتسوية تلك الخلافات^(٣٥)، لاسيما وأن أرض سلطنة عمان تتخذ شكل جيوب في وسط الإمارات العربية المتحدة، فمثلاً أن هنالك أراضي عمانية تقع بين خورفكان وأمارة



الفجيرة في حين أنّ الخطوط العمانية تتقاطع مع حدود اماره أبي ظبي في منطقة العين والبريمي، كما تتقاطع أيضاً مع الشارقة والفجيرة في دبا وبين عجمان ودبي في مصفوت وحتا^(٣٦).

قطع الجانبان شوطاً كبيراً في تسوية معظم هذه الخلافات باستثناء الشريط الساحلي الذي طالبت به سلطنة عمان بقي معلقاً دون أي حل، ثم أخذت الدولتان تعملان على تنسيق سياستهما الخارجية، وأزاد هذا التعاون بين الجانبين بعد أن أصبح الأثنان عضوين في مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ تأسيسه عام ١٩٨١ م ثم أخذت بعد ذلك العلاقات تشهد تطوراً كبيراً بين الدولتين وارتبطت سلطنة عُمان بعلاقات وثيقة مع إمارات الاتحاد، لاسيما اماره دبي اذ كان لسلطنة عُمان دور بارز في إنهاء الخلاف الحدودي طويل الأمد بين امارتي الشارقة ودبي عام ١٩٨٥ م^(٣٧).

في عام ١٩٨٦ م تم التوصل إلى حل نهائي بين دول الإمارات العربية المتحدة وبين سلطنة عُمان اذ تم الاتفاق بين الجانبين على الشريط الساحلي بعد أن تنازلت اماره رأس الخيمة بمطالبتها بالشريط الساحلي فحصلت عليه مسقط وبذلك تم التوصل إلى حل نهائي لمشكلة الحدود بين الدولتين^(٣٨)، وفي الأول من نيسان عام ١٩٨٩ م تسلّم الشيخ زايد رسالة خطية من سلطان عُمان بشأن ترسيخ التعاون والتنسيق المتبادل بين الجانبين^(٣٩).

أخذت العلاقات بين الجانبين تشهد تطوراً كبيراً مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، اذ قام رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بزيارة رسمية إلى سلطنة عُمان في ١ أيار عام ١٩٩١ م، حيث تقرر أن يكون التمثيل الدبلوماسي بينهما على أعلى المستويات كما تقرر تشكيل لجنة من الجانبين للتعاون الشامل في مختلف المجالات، وعقدت اللجنة اجتماعها في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٩١ م في أبي ظبي، وتم الاتفاق بينهما على تبادل السفراء اضافة الى تقوية العلاقات في المجالات السياسية والأمنية بين الجانبين^(٤٠).

أما علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع الكويت فإنها كانت علاقة وثيقة ومتينة تربطها أواصر أخوية عميقة ومحبة مشهودة وتنسيق تام بين الجانبين وعبر عن ذلك ولي العهد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في ٣٠ من تشرين الأول ١٩٨٢ م قائلاً ((أن العلاقة بين دولة الإمارات ودولة الكويت تزخر بأشرف المواقف وانصع الصفحات وتتطلق من واقع متشابه في البيئة والعادات والتقاليد))^(٤١).



وتجسيدا لتلك العلاقات وقفت دولة الإمارات إلى جانب الكويت مادياً وعسكرياً وسياسياً في أثناء الاجتياح العراقي لدولة الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ م^(٤٢)، حيث تحولت هذه الأزمة من أزمة اقليمية بين دولتين متجاورتين في منطقة من أشد مناطق العالم حساسية إلى أزمة مثل أحد طرفيها قوة دولية عظمى وهي الولايات المتحدة الامريكية وأخرى صغرى بالمقاييس العالمية، ذلك أن غزو العراق إلى الكويت حسب الإدراك الأمريكي يعني امتحانا مهماً للاستراتيجية الغربية عموماً والاستراتيجية الامريكية خصوصاً، ليس بسبب ما تتمتع به المنطقة من أهمية اقتصادية كونها مصدراً من مصادر النفط فحسب، بل لأنها تعد منطقة المستقبل في صراعها مع القوى الدولية الجديدة^(٤٣).

كان موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من ذلك الغزو هو إعلان الإمارات تضامنها الكامل مع الكويت وقامت بإغلاق السفارة العراقية في أبي ظبي، ومن ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين^(٤٤).

شجبت دولة الإمارات العربية المتحدة علناً التصرف الذي قامت به القيادة العراقية حينها، الأمر الذي من شأنه أن يعرض المنطقة إلى الخطر ودخولها في صراعات وحروب تكاد تكون مدمرة^(٤٥).

كما اتضح موقفها من الأزمة من خلال مشاركتها في اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته غير العادية في القاهرة يومي ٢-٣ آب ١٩٩٠ م، كما استجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي، وعلى هذا الأساس فإنّ الخيار الوحيد الذي أريد به معالجة الأبعاد المستقبلية لقوة العراق الإقليمية التي نسجت من خلالها سيناريوهات المواجهة الامريكية - العراقية خلال أزمة الثاني من آب ١٩٩٠ م، وكانت نتائجها العدوان العسكري في عام ١٩٩١ م^(٤٦).

أما عن علاقة دولة الإمارات مع اليمن، فقد كانت العلاقة متأرجحة وغير متكافئة، لاسيما أن اليمن كان يمر بتطورات حرجة فاليمين الجنوبي منذ إعلان قيام اتحاد دولة الإمارات كانت معارضة لهذه الفكرة، أما اليمن الشمالي فقد رحب بهذه الفكرة ووصفها أحد مظاهر الوحدة العربية، وأعلن الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ إعلانها ١٩٧١^(٤٧).



حاول الشيخ زايد بطرق دبلوماسية تقرب وجهات النظر بين الجانبين وعدم اللجوء إلى الصدام المسلح، نجح الشيخ زايد في عام ١٩٨١ م إلى تحقيق تقدماً في خطوات الوحدة بين الشطرين اليمنيين الجنوبي والشمالي واتفق الطرفان على ضرورة انتهاج سياسة قائمة على التعايش السلمي بين جميع دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي^(٤٨).

كان للمواقف الايجابية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه اليمن أن ساعدت في تدعيم هذه العلاقات مع شطريها الجنوبي والشمالي خاصة مع الرئيس علي عبدالله صالح الذي عمل على التنسيق والتعاون مع الإمارات من خلال قيامه بعدة زيارات إلى أبي ظبي في شباط ١٩٨٢ م وفي آب عام ١٩٨٤ م^(٤٩)، كما قدمت دولة الإمارات العربية قرصاً مالياً لليمن الشمالي بقيمة (١٥,٠٠٠) مليون درهم لتمويل مشاريع الاعمار ومجاري مدينة تعز، اضافه الى مساهمة صندوق أبي ظبي للتنمية بعدد من المشاريع الاقتصادية والزراعية والصناعية والاجتماعية في اليمن من خلال تقديم القروض والمنح حيث بلغ مجموعها أكثر من مليار درهم اماراتي^(٥٠).

وتم إنشاء مجموعة من المشاريع المهمة في اليمن وبدعم مباشر من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة ومنها إعادة بناء سد مأرب التاريخي ومنتزه الشيخ زايد بمدينة تعز، اضافه الى مشروع طريق صنعاء - سد مأرب في عام ١٩٨٧ م الذي وصلت تكاليفه الى أربعين مليون دولار^(٥١)، وفي عام ١٩٩٠ م تدهورت العلاقات بين اليمن ودولة الإمارات بسبب تأييد اليمن للعراق في غزو الكويت وعدم التزامها بقرارات القمة العربية في ١٠ آب ١٩٩٠ م وإدانة مجلس الأمن للحكومة العراقية^(٥٢).



المصادر

- (١) أمل عجيل ، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم ، الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت ، ١٩٩٩) ، ص ٢٢١ .
- (٢) محسن حمدان العليكم ، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي ، المجلة "العربية للعلوم السياسية" ، العدد ٧ ، تشرين الثاني ، ص ٤٠ .
- (٣) أمل عجيل ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .
- (٤) محمود علي الداود ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ، التوثيق الإعلامي ، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ، م٣ ، العدد (١ ، ٢) ، السنة الثالثة ، (بغداد، ١٩٨٤) ، ص ١٢ - ١٣ .
- (٥) أبعاد عربية ودولية لأزمة الخليج ، (ملف) ، مجلة " المستقبل العربي " ، العدد ١٦٨ ، (بيروت ، ١٩٩٣) ، ص ١٠٤ .
- (٦) أحمد عبد الله بن سعيد ، السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي ١٩٧١-١٩٩٠ ، (أبي ظبي، ٢٠٠٣) ، ص ٥٤ .
- (٧) زايد فكر وعمل ، مركز التوثيق الإعلامي ، (بغداد ، د. ت.) ، ص ٣٤ .
- (٨) ناجي صادق شراب ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، دار الكتب الجامعي ، (الشارقة ، ١٩٨٧) ، ص ١٣٤ .
- (٩) مجلة ، "الشرق الأوسط" ، لندن ، العدد ٩٩٦ ، ٢٠ / ٨ / ١٩٨١ .
- (١٠) احمد عبدالله سعيد، المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- (١١) مجلة ، "المستقبل العربي" ، باريس ، العدد ١١٣ ، ٢٢ / ٤ / ١٩٧٩ .
- (١٢) جريدة الاتحاد الإماراتية ، العدد (١٣٥) ، ٥ / ١٢ / ١٩٨٩ ، من حديث الشيخ زايد مع وسائل الإعلام في ٤ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- *تنص المادة (١٢) من دستور دولة الامارات العربية المتحدة على: ((تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية على نصرة القضايا والمصالح العربية والاسلامية وتوثيق واصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والاخلاق المثلى الدولية)).
- (١٣) خالد بن محمد القاسمي ، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١ ، المكتب الجامعي الحديث ، (الاسكندرية ، ٢٠٠١) ، ص ٢٠٤ .
- (١٤) محمد سهيل طقوش ، تأريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، دار النفائس للنشر ، (بيروت ، ٢٠١٣) ، ص ٣٦٢ .
- (١٥) خالد بن محمد القاسمي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .
- (١٦) يوميات ووثائق الوحدة العربية ، العدد ٣٠ ، السنة ٨ ، ١٩٨٢ ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .



- (١٧) محمد سهيل طقّوش ، المصدر السابق ، ص ٣٦٢ .
- (١٨) إبراهيم سعيد الدين ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، (بيروت ، ١٩٨٥) ، ص ٢٩٢ .
- (19) N.C.D.R. , ID.AF 1/2-3 from Amcongendnanran to v.d.s. , 9/7/1982 .p1
- (٢٠) محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم ، ط ١ ، (الكويت ، ١٩٨١) ، ص ١٠٩ .
- (٢١) يوسف الحسن ، الإمارات وجامعة الدول العربية ، في ندوة انطلاقة الإمارات في المحافل الدولية ، مركز الثقافة والعلوم ، (دبي ، ١٩٩٦) ، ص ١٥ .
- (٢٢) مجلة ، "الشرق الأوسط" ، لندن ، العدد ٩٩٦ ، في ٢٠ / ٨ / ١٩٨١ .
- (٢٣) أمل عجيل ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .
- (٢٤) دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، (أبي ظبي ، ١٩٩٣) ، ص ٤٢ .
- (٢٥) أمل عجيل ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .
- (٢٦) يوميات ووثائق الوحدة العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٢ ، لسنة ١١ ، (الكويت ، ١٩٨٥) ، ص ٢٢١ .
- (٢٧) الفرائد من أقوال زايد ، مركز الوثائق والبحوث ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، (أبي ظبي ، ٢٠٠٠) ، ص ١٢٧ .
- (٢٨) أحمد علي السخني ، تكاملية العلاقة بين دولة الامارات ومجلس التعاون الخليجي واهمية المساعي الوحدوية والعمل المشترك ، ط ١ ، (أبي ظبي ، ٢٠٠٥) ، ص ٢٨٣ .
- (٢٩) يوميات ووثائق الوحدة العربية ، العدد ٤٢ ، ١٩٨٥ ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .
- (٣٠) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، العدد ٢٩٦ ، ٢٦ / ٩ / ١٩٩٢ .
- (٣١) الفرائد من اقوال زايد ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .
- (٣٢) يوميات ووثائق الوحدة العربية ، العدد ٤٢ ، ١٩٨٥ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .
- (٣٣) يوسف خوري ، المشاريع الوحدوية العربية (١٩٨٩-١٩١٣) ، وثائق الوحدة العربية ، رقم الوثيقة (١٦٧) ، (بيروت ، ١٩٩٠) ، ص ٥١٠ .
- (٣٤) يوميات ووثائق الوحدة العربية ، العدد (٤٢) ، السنة (١١) ، ١٩٨٥ ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥ .
- (٣٥) يوسف خوري ، المصدر السابق ، ص ٥١٠ .
- (٣٦) أمل عجيل ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .
- (٣٧) يوميات ووثائق الوحدة العربية ، العدد ٤٢ ، ١٩٨٥ ، المصدر السابق ص ٥١٠ .
- (٣٨) يوميات ووثائق دولة الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٤٢ ، ١٩٨٥ ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥ .

- (٣٩) يوسف خوري ، المصدر السابق ، ص ٥١٢ .
- (٤٠) نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق ، ط١ ، (بيروت ، ١٩٩٦) ، ص ١٥٠ .
- (٤١) وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٣٠ ، السنة ٨ ، ١٩٨٢ ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
- (٤٢) نايف علي عبيد ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .
- (٤٣) فكرت نامق عبد الفتاح ، الولايات المتحدة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل ، جامعة (النهرين) ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٠ .
- (44) William A.Rugn , UAE forgen policy , perspsective , 1997 .p. 166
- (٤٥) علي محمد فخرو ، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية - الخليجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٦٨) ، السنة ٢٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (لبنان ، ٢٠٠١) ، ص ١٢٦ .
- (٤٦) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج - أوام القوة والنصر ، مؤسسة الأهرام للدراسات والنشر ، (القاهرة ، ١٩٩٢) ، ص ٥٨٣ .
- (٤٧) صلاح العقاد ، التيار الوحدوي ومعوقاته في دولة الإمارات ، مجلة "السياسة الدولية" ، العدد ٤٠ ، نيسان ، (القاهرة ، ١٩٧٥) ، ص ١٤٩ .
- (٤٨) عبد حمود الشريف ، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ، مركز الخليج للأبحاث ، (دبي ، ٢٠٠٤) ، ص ٨٨ .
- (٤٩) يوميات ووثائق الوحدة العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١١ ، السنة الرابعة ، (الكويت ، ١٩٨٤) ، ص ٢٢٢ .
- (٥٠) جمعية اللامي ، زايد حلم مأرب ، (أبو ظبي ، ١٩٩٤) ، ص ١١٢ .
- (٥١) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .
- (٥٢) أكرم عبد الملك الاغبري ، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ، دراسة أمنية استراتيجية ، دار البشائر للنشر ، (الاسكندرية ، ١٩٩٩) ، ص ٢٩٥ .